الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة الخبراء
للجنة الخبراء

مفوضية الاتحاد الأفريقي

الاجتماع الثامن

اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة السادسة
لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأ
ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء ا

أبيدجان، كوت ديفوار
21 –24 آذار/مارس 2013

Distr.: General

E/ECA/COE/32/10
AU/CAMEF/EXP/10(VIII)
7 March 2013

Arabic
Original: English

التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لإحداث التنمية المفضية إلى التحول في أفريقيا

مذكرة بقلم الأمين التنفيذي

أولاً - معلومات أساسية

أُنشئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 1958 بغرض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. وسعياً منها لتنفيذ هذه الولاية، دأبت على إمعان النظر، بشكل دوري، في البيئة الإنمائية المحيطة لضمان أن تظل وثيقة الصلة باحتياجات دولها الأعضاء وتطلعاتها.

وقد قامت اللجنة بالعديد من الإصلاحات لتهيئة نفسها للاستجابة لما يستجد من احتياجات وتحديات. ففي أواخر التسعينات أجرت إصلاحات كان الغرض منها التعامل مع الآفاق الاقتصادية الصعبة للقارة حينئذ، وهي آفاق اتسمت بتدني النمو الاقتصادي وتفاقم المؤشرات الاجتماعية واستشراء النزاع السياسي. وفي تاريخ أقرب، أجرت اللجنة في عام 2006 عملية لتصحيح مسارها بغرض مواكبة المشهد المؤسسي المتغير ولتحسين تقديم الخدمات. وأفضت عملية تصحيح المسار في عام 2006 إلى مواءمة عمل اللجنة مع أولويات الاتحاد الأفريقي وكذلك مع الشراكات التي حققت قدراً كبيراً من النجاح في تعزيز التنمية في أفريقيا.

بيد أن الفترة التي أعقبت عام 2006 شهدت تطورات جسيمة على الصعيدين العالمي والإقليمي تقتضي من اللجنة إجراء المزيد من الإصلاحات لكفالة التقيد بولايتها والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.

ثانياً - الأساس المنطقي

إن العالم يشهد تغيرات، وأفريقيا تشهد تغيرات، وبالتالي فلا بد للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتغير إذا ما أرادت أن تستجيب لأولويات القارة.

وتتضمن التغيرات التي طرأت على الصعيد العالمي ظهور مرحلة جديدة من العولمة تنطوي على تكامل اقتصادي متسارع يستمد قوته الدافعة من النمو الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يُعزى إلى تزايد قدرات التجهيز الرقمي وتطبيقاتها على صعيد الوسائط الإعلامية المتعددة. وتزامن ذلك مع تحرير التجارة والأسواق المالية على الصعيد العالمي، مع ما ترتب عليه من آثار على الاقتصادات الوطنية وخاصة في المناطق النامية مثل أفريقيا. وقد أفضت هذه التطورات أيضاً إلى زيادة القيمة المضافة المتأتية من توليد المعارف كما أدت إلى بروز سلاسل القيمة الصناعية العالمية.

وثمة بُعد هام آخر تمثل في إعادة هيكلة القوى الاقتصادية وتزايد التدفقات فيما بين بلدان الجنوب. فقد أصبحت العديد من بلدان الجنوب أطرافاً فاعلة رئيسية في الاقتصاد العالمي بفضل وزنها الاقتصادي ومشاركتها في تدفقات التمويل والاستثمار والتجارة العالمية. ففي عام 2012، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة مجتمعة بنسبة 7,4 في المائة حيث بلغ 29,1 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنة بناتج مجموعة البلدان السبعة البالغ 33 تريليون دولار. وهذا على الرغم من أن ناتج مجموعة البلدان السبعة كان قبل خمس سنوات فقط يساوي ضعف حجم ناتج الأسواق الناشئة. وعليه، فقد بلغت الاقتصادات الناشئة درجة من الأهمية الاقتصادية أهلتها لأن تصبح جزءاً لا يتجزأ من مجموعة العشرين التي أضحت هي المنتدى المتفق عليه بصورة عامة لتشكيل السياسة الاقتصادية العالمية بدلاً عن مجموعة البلدان الثمانية.

وفي سياق مشابه، سوف تعيد الاتجاهات العالمية الكبرى تشكيل الاقتصاد العالمي بسبل لا يمكن تصورها. ومن أهم هذه الاتجاهات الكبرى (أ) التحول المذهل في السمات الديمغرافية؛ (ب) التحضر المتسارع؛ (ج) ظهور حركة مجتمع مدني على الصعيد العالمي؛ (د) إحداث خفض تاريخي لمعدلات الفقر في بلدان الجنوب وتنامي الطبقة المتوسطة؛ (هـ) القبول بوضع قيود على أنماط الاستهلاك الحالية التي تؤثر على القدرات التجديدية لكوكب الأرض.

وفي خضم هذا السياق العالمي المتغير، شهدت أفريقيا أيضاً تغيرات كبيرة تؤثر في آفاقها المستقبلية. فالعديد من البلدان الأفريقية هي من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. ويعزى هذا النمو البالغ زهاء 5,4 في المائة إلى عوامل من قبيل النسبة العالية للشباب من بين السكان، وتنامي الطبقة المتوسطة؛ والثروة الضخمة من الموارد الطبيعية؛ والتحسن الذي طرأ على صعيد الحوكمة والمقومات الأساسية للاقتصاد الكلي؛ وتنامي قوة القطاع الخاص وحيويته؛ وعملية التحضر الهائلة وما تكفله من منافع تستفيد منها التجمعات السكانية. وقد حدث كذلك تحسن كبير في مجال الحوكمة في القارة تجلى في الاتجاه الملحوظ نحو سيادة مبدأ الحكم الدستوري برعاية الاتحاد الأفريقي. ومن ناحية أخرى استمر المشهد المؤسسي للقارة في التحسن بدوره، وذلك من خلال استيعاب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ضمن برامج الاتحاد الأفريقي وهياكله.

وفي حين أفضت هذه التطورات إلى تقييمات أكثر إيجابية لأفريقيا وإلى الانتقال الواضح من مواقف التشاؤم بشأن مستقبل القارة إلى التفاؤل العاطفي بشأنه، إلا أن هناك شواغل بشأن نوعية النمو ومدى قابليته للاستدامة، والتدهور المريع لهياكل الإنتاج ومختلف أوجه العجز في قدرات الدولة. وتجلت هذه الظواهر في ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة وتفشي الفقر.

وثمة مسألة أخرى تتسم بالقدر ذاته من الأهمية وهي مسألة تغير ديناميات السياسات العامة الذي يعود سببه جزئياً إلى النتائج غير المرضية لبرامج التكيف الهيكلي إلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ومن الواضح أنه بعد أكثر من 20 سنة من التكيف الهيكلي، لم يحدث تحول هيكلي في الاقتصادات الأفريقية، في حين ازدادت معدلات عدم المساواة سوءاً. ودفعت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2008 إلى المزيد من التفكير حيث أنها أظهرت حدود الأسواق غير الخاضعة للضوابط التنظيمية وأهمية دور الدولة في إدارة التقلبات الاقتصادية. وبالقدر ذاته، أتاحت الأهداف الإنمائية للألفية بعض الحيز السياساتي للبلدان الأفريقية نظراً لأنها لا تفرض وسائل محددة للتنفيذ. وعليه، من شأن الخطة الإنمائية للفترة ما بعد سنة 2015 أن تكون ذات جدوى حين تأخذ تجربة أفريقيا مع الأهداف الإنمائية للألفية في الاعتبار بصورة كاملة وأن تكون متوائمة مع نتائج مؤتمر ريو +20، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

ثالثاً - عملية الاستعراض

في ضوء هذه الخلفية من التطورات العالمية والإقليمية، من الواضح أنه على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تصحح مسارها لتكون داعمة للقارة في تصديها للقضايا الرئيسية التي تواجهها حالياً. وينبغي كذلك أن يتماشى إجراء إصلاحات من هذا القبيل مع استجابة اللجنة التقليدية للديناميات المتغيرة التي من شأنها التأثير على تنفيذ ولايتها. وفي هذا الإطار، أطلق الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية تفاكرية وأجرى سلسلة من المشاورات مع تشكيلات مختلفة من الموظفين. كما أجريت مشاورات مع رؤساء الدول والحكومات، ووزراء المالية والتخطيط، ووزراء الشؤون الخارجية، والسفراء الأفريقيين المعتمدين في أديس أبابا، والمنظمات الشريكة بما فيها الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، والشركاء الثنائيين، بشأن التوجه الذي ينبغي أن يسلكه إصلاح اللجنة. وخلصت تلك العملية التفاكرية والمشاورات إلى أنه ينبغي للجنة أن تضع خطة للتحول في أفريقيا وأن تزود برامجها بما يلزم من أدوات جديدة وتعيد ضبط برامجها وفقاً لذلك.

رابعاً - التنمية المفضية إلى التحول من أجل تحقيق نهضة أفريقيا

يتمثل توافق الآراء الذي برز في أنه قد أصبح من الضروري لأفريقيا أن تستخدم نموها الحالي كمنصة انطلاق لإحداث تحول هيكلي عريض. ولكي تفعل ذلك، ينبغي أن يتم تمكينها لكي تكون كلمتها هي الفاصلة، وفي نفس الوقت ينبغي لسياستها الإنمائية أن تراعي مبدأ "أفريقيا أولا" ويقتضي ذلك استمرار التعاون الوثيق بين المؤسسات الأفريقية الثلاث وهي مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان تحقيق التواؤم والتآزر في تنفيذ البرامج.

وينطوي هدف التحول الهيكلي أيضاً على إحداث تغيير كبير في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بما يتضمن انتقال نسبة أكبر من الأنشطة الإنتاجية، كالصناعة والصناعة

التحويلية، من القطاع الأولي إلى القطاع الثانوي. وعليه، ينبغي للنمو أن يعمل لصالح الأفريقيين وأن يستمد قوته الدافعة من أولوياتهم. كما ينبغي له أن يركز بشكل أكبر على تسخير نقاط القوة في الاقتصادات الأفريقية وتعزيز الهياكل الأساسية وإيجاد وظائف منتجة وإتاحة الفرص لمزاولة الأعمال التجارية على الصعيد المحلي. كما ينبغي للنمو أن يكفل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي إلى جانب انتهاج سياسات اجتماعية قابلة للحياة.

خامسا – إعادة ضبط برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

بناء على ما سبق، ينبغي للجنة نفسها، حتي تسير على إيقاع خطة عمل القارة الهادفة إلى تحقيق التحول، أن تعتمد أدوات جديدة لعملها وأن تعيد ضبط أنشطتها. ومن النتائج التي ستنجم عن ذلك أنه يتحتم على اللجنة أن تراعي مبدأ ''أفريقيا أولا'' في أعمالها، وينبغي لها أن تكون على استعداد لاتخاذ مواقف جريئة بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات ذات الأهمية الحاسمة للقارة. ولذلك، ستجري إعادة ترتيب الأنشطة البرنامجية للجنة مع التأكيد على (أ) تعزيز دقة ووجاهة المعارف التي تنتجها اللجنة؛ (ب) وجعل اللجنة المصدر الموثوق للرؤى المعمقة التحليلية المتعلقة بتنمية أفريقيا؛ (ج) إنتاج معارف قائمة على أساس إحصاءات جديرة بالثقة؛ (د) تحسين طريقة عرض منتجات اللجنة المعرفية وإيصال محتواها على نحو أفضل إلى الهيئات الرئيسية المكلفة بوضع السياسات.

وفيما يتعلق بإنتاج المعارف، سيجري التركيز على التخصص في المجالات التي يمكن أن تُحدث فيها أبحاث اللجنة تغييرا أو أن تخلف آثارا. وستتبوأ اللجنة مركزا طليعيا في إنتاج بيانات ومعارف أصلية ووضع أسس بشأن سياسات الأبحاث وسياسات الدعوة على أساس أدلة واضحة وموضوعية. ويراد بذلك أن تصبح اللجنة مجمّعاً مرجعياً للتفكير فيما يخص مسائل التنمية في أفريقيا. وسيستلزم ذلك التركيز بشكل أكبر على إنتاج إحصاءات وبيانات جديرة بالثقة واستخدام تقنيات ابتكارية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعني ذلك أيضا الاستفادة من حضور اللجنة على المستوى دون الإقليمي لتقديم الدعم في مجال جمع بيانات الدول الأعضاء وفرزها لاستخدامها في وضع موجزات للبيانات القطرية حافلة بالمعلومات وتحديثها على نحو منتظم.

وبناء على ذلك، سيعاد ضبط البرامج الفرعية للجنة مع مراعاة ما لها من مزايا نسبية وينبغي بالتالي إعادة تنظيم برنامج عمل اللجنة في مجمله حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة تجسد الأولويات الموضوعية للدول الأعضاء، على النحو الوارد في برنامج الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتستند إعادة تشكيل البرامج الفرعية إلى مبادئ عديدة ستكفل على وجه الخصوص ارتكاز عمل اللجنة على مجالات تخصصها وعلى ميزاتها النسبية فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويستتبع هذا التخصص على سبيل المثال عدم تكرار اللجنة للأنشطة التي تضطلع بها هيئات أخرى على نحو أفضل، بما فيها الاتحاد الأفريقي أو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويتعلق أحد الاعتبارات الهامة الأخرى بمسائل الانتظام في مجموعات من منطلق إمكانات إسهامها في تحقيق التكامل الإقليمي. وسيكفل التوجه الاستراتيجي الجديد أيضا تقديم الدعم الكافي للبلدان الأفريقية من أجل التغلب على ما يتم الوقوف عليه من ثغرات في التخطيط والإحصاءات وفي المفاوضات بشأن العقود، والتأقلم مع الاتجاهات الكبرى مثل التحضر والتحولات الديمغرافية وتحديات الاستدامة البيئية. ووفقا للولاية الأصلية المسندة إلى اللجنة، ينبغي أيضا أن تتبوأ التنمية الاجتماعية مكانة كبرى على مستوى هذه الجهود، ويجب تفادي تكرار البرامج الاجتماعية التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة.

والتركيز على التخصص وعلى الميزة النسبية يعني أيضا أن أنشطة من قبيل الحوكمة سيُضطلع بها من المنظور الاقتصادي بدلاً عن الاقتصار على البعد السياسي المحض. وسيتعين تكملة أنشطة اللجنة المنتِجة للمعارف ببرامج فرعية تعزِّز توفير المعارف للدول الأعضاء في اللجنة ولمؤسساتها الإقليمية ودون الإقليمية. وبناء على ذلك وتوخيا لمبدأ التخصص، ستجرى جميع أنشطة التدريب برعاية المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وبالمثل، ستتاح الخدمات

الاستشارية المتخصصة في مجالات الاقتصاد الكلي والتصنيع والتخطيط الإنمائي وإدارة الموارد الطبيعية في إطار الأولويات البرنامجية الجديدة.

وبناء على هذه المبادئ، ستكون البرامج التسعة المقترحة كما يلي:

(أ) سياسات الاقتصاد الكلي: سيؤكد هذا البرنامج الفرعي أهمية استمرار زيادة معدلات النمو في أفريقيا عن طريق وضع سياسات اقتصادية سليمة، وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة الموارد، وتحسين مستوى الحوكمة الاقتصادية.

(ب) التكامل الإقليمي والتجارة: سيؤكد هذا البرنامج الفرعي الدور المركزي للتكامل الإقليمي في تنمية أفريقيا عن طريق تعزيز الصلة بين التجارة والصناعة والزراعة والأراضي والهياكل الأساسية والاستثمار، ودعم البلدان الأفريقية من أجل إعطاء دفعة قوية للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية والمشاركة بفعالية في التجارة الدولية.

(ج) الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة موارد أفريقيا الطبيعية: سيركز هذا البرنامج الفرعي على اكتساب التكنولوجيات الجديدة وتشجيع الابتكارات وتسخيرها لدعم تنمية أفريقيا، خاصة في سياق النهوض بالاقتصاد الأخضر ومواجهة تحديات تغير المناخ. وسيسعى أيضا إلى النهوض بتنفيذ الرؤية الأفريقية في مجال التعدين ونتائج منتدى التنمية الأفريقي الثامن.

(د) الإحصاءات: يكتسي البرنامج الفرعي للإحصاءات أهمية بالغة بالنظر إلى ما تعتزم اللجنة القيام به من تركيز متزايد على إنتاج البيانات لأجل إجراء الأبحاث السياساتية ووضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة. وستدعم أنشطة اللجنة في مجال الإحصاءات أيضاً رصد الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا وتقييم التقدم المحرز في بلوغها، مع كفالة توفير بيانات ذات نوعية عالية يستعان بها في توجيه عملية رسم السياسات.

(هـ) تنمية القدرات: سيؤدي هذا البرنامج الفرعي دورا بالغ الأهمية في كفالة الاستعانة بالنتائج السياساتية الرئيسية التي تتوصل إليها اللجنة في أبحاثها من أجل دعم تنفيذ السياسات على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والقاري. وسيضطلع بذلك عن طريق تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي على تنفيذ الأولويات الإنمائية لكل منها. وسيُراعَى في تقديم الخدمات في إطار البرنامج الفرعي لتنمية القدرات إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي.

(و) المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية: سيواصل هذا البرنامج الفرعي التصدي للمسائل الناشئة التي تؤثر في المرأة الأفريقية. وسيعمل أيضا على النهوض بتعميم مراعاة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية للدول الأعضاء بالاستعانة بالأدلة والبيانات الموثوقة.

(ز) الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية: سيُضطلع بأنشطة هذا البرنامج الفرعي من خلال المناطق دون الإقليمية الخمس وهي وسط أفريقيا، وشرق أفريقيا، وشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا. وسيعزِّز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء على صياغة خطط وسياسات تستند إلى الأدلة وعلى إنتاج وتعميم إحصاءات ذات نوعية جيدة وفي الوقت المناسب تُستخدَم دوريا في إعداد موجزات البيانات القطرية وتحليلات المخاطر حتى يستعان بها في وضع السياسات وصنع القرارات. كما سيعزِّز هذا البرنامج الفرعي صياغة المبادرات الإنمائية دون الإقليمية وتنفيذها.

(ح) تخطيط التنمية وإدارتها: سيكون هذا البرنامج الفرعي بؤرة لأنشطة التدريب الرامية إلى تحسين إدارة القطاع العام مع التركيز على صياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وسيستخدَم أيضا في تحسين وتعزيز وضع الرؤى وتخطيط التنمية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء.

(ط) سياسات التنمية الاجتماعية: سيتم تعزيز هذا البرنامج الفرعي من أجل تعميم مراعاة التنمية والشواغل البشرية، مثل العمالة والسكان والحماية الاجتماعية ومسائل الشباب، في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية. وسيجري إكمال الأنشطة المضطلع بها في هذه المجالات الحيوية عن طريق تعزيز فهم أفضل لتقديم الخدمات الاجتماعية في سياق تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها.

وتتمثل طرائق تنفيذ هذه البرامج الفرعية في المزج بين الأبحاث السياساتية وبناء توافق الآراء وتنمية القدرات والخدمات الاستشارية والتدريب. وستتواكب عملية الإصلاح أيضا مع بذل الجهود من أجل الرفع من مستوى إنجاز البرامج من خلال معايير عمل جديدة.

سادسا – معايير العمل الجديدة

لن يتسنى لعملية إعادة تركيز دور اللجنة بلوغ النتائج المرجوة دون إحداث تغيير في ثقافتها المؤسسية. وبناء على ذلك، سيشرع في العمل بطرق عمل جديدة في أمانة اللجنة استنادا إلى المبادئ التالية:

- تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية عن طريق تركيز التدخلات في مجال تنمية القدرات
- اتباع نهج جماعي إزاء تنفيذ المبادرات الرئيسية
- كفالة خضوع مراكز السياسات التابعة للجنة لمجموعة قواعد متماثلة
- إنشاء قاعدة بيانات مشتركة واحدة خاصة باللجنة يمكن أيضا لجميع أصحاب المصلحة الاطلاع عليها
- كفالة تحسين التواصل ورصده فيما يخص أعمال اللجنة وتوسيمها
- وضع جدول للأنشطة السنوية يتسم بالانضباط ويجري التقيد به
- الحد بقدر كبير مما هو سائد حالياً من هيمنة حلقات العمل والحلقات الدراسية على تقديم الخدمات
- وضع سياسات طموحة للتكافؤ بين الجنسين وتنفيذها
- إعادة توصيف مؤهلات الموظفين من حيث المهارات والقدرات من أجل تنفيذ الأولويات البرنامجية الجديدة
- العمل بتفان من أجل خفض البصمة الكربونية للجنة

سابعا – الخلاصة وسبل المضي قدما

تأتي عمليتا إعادة تركيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة تحديد ملامحها تلبية للكثير من الاحتياجات، بما في ذلك تغير البيئة العالمية، والتغيرات التي طرأت مؤخراً على القارة، والعمليات العالمية من قبيل مؤتمر ريو + 20 والخطة الإنمائية للفترة ما بعد سنة 2015. والمقترحات الواردة في هذه المذكرة هي نتاج مشاورات موسعة مع رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين الدائمين والشركاء وموظفي اللجنة. وسيضع تنفيذ هذه المقترحات مبدأ "أفريقيا أولا" في صلب عملية تحول اللجنة إلى مصدر موثوق للرؤى التحليلية المعمقة بشأن تنمية أفريقيا.

وقد أقرت عملية إعادة تركيز دور اللجنة خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/يناير 2013. ويُدعى أيضا مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين إلى إقرار هذه المقترحات وتقديم توجيهات بشأن تنفيذها. وستُعرض المقترحات آنذاك على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومن ثم على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليها.